دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)

د. سمر إبراهيم محمد
مدير تحرير دورية آفاق آسيوية

الملخص:

يعد بحر الصين الجنوبي مجال نفوذ لدول آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين، وتتضح أهميته الاستراتيجية لكونه مصدراً أساسيًّا لتوتر العلاقات بين الصين والدول المطلة عليه، فهو أكبر بحر في العالم بعد المحيطات الخمسة، حيث تبلغ مساحته نحو ٣,٥ مليون كلم مربع، ويقع على الطرف الغربي من المحيط الهادئ، ويشمل المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوانجر، ومن ثم يضم أكثر المناطق البحرية أهمية في العالم، فضلاً عن كونه أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادئ والهندي، إذ تمر عبره ما قيمته نحو ٣ تريليونات من التجارة الدولية كل عام، هذا بالإضافة إلى احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي تقدر بين ٢٣ إلى ٣٠ مليار طن من النفط، و١٦ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ولهذا تشهد المنطقة نزاعات سياسية مستمرة بين الصين والدول ذات السيادة في المنطقة، حيث تتعدد الدول الأطراف في هذه النزاعات، وهي: الصين، وبروناي، وتايوان، والفلبين، وفيتنام، وماليزيا.

ولهذا يعد الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين أحد الأهداف الرئيسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، لكونها تعتبر نموذجًا لتجارب الاندماج الإقليمي والعمل المشترك بين الدول الأعضاء، إلا أنها تواجه العديد من التحديات السياسية والاقتصادية في تسوية النزاعات السياسية، من خلال البحث عن آليات مشتركة لدعم التعاون الاقتصادي مع التحفظ على الخلافات مع الدول الأخرى، والسعي لتدعيم آليات ونتائج

Abstract:

The South China Sea is the sphere of influence of Asia-Pacific countries in the twenty-first century, and its strategic importance is clear as it is a major source of tension between China and the countries bordering on it. It is the largest sea in the world after the five oceans, with an area of about 3.5 million square kilometers. The western end of the Pacific Ocean, including the area extending from Singapore to the Taiwan Strait, Hence, it includes the most important marine areas in the world, as well as being the shortest route linking the Pacific and Indian Oceans, with about 3 trillion worth of international trade passing through it every year, in addition to huge reserves of oil and natural gas estimated between 23 to 30 One billion tons of oil, and 16 trillion cubic meters of natural gas, That is why the region is witnessing continuous political conflicts between China and the sovereign countries in the region, where there are many countries parties to these disputes, namely China, Brunei, Taiwan, the Philippines, Vietnam and Malaysia.

Therefore, maintaining regional peace and security is one of the main objectives of the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), as it is considered a model for experiences of regional integration and joint action among member states, but it faces many political and economic challenges in settling political conflicts, by searching for joint mechanisms. To support economic cooperation while reserving differences with other countries, and seeking to strengthen the existing mechanisms and results of regional cooperation to avoid the domination of the dominant powers in the region for various geopolitical considerations.

مقدمة:

يعتبر بحر الصين الجنوبي مجال نفوذ لدول آسيا والمحيط الهادئ في القرن الحادي والعشرين، وهو يضم أكثر المناطق البحرية أهمية من الناحية الاستراتيجية في العالم، وقد شهدت المنطقة توترًا بين جمهورية الصين الشعبية وجيرانها، بما في ذلك اليابان

وفيتنام والفلبين، ولاسيما في ظل ما تزخر به هذه المنطقة من احتياطيات الـمـوارد الطبيعية.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تصاعدت التوترات في بحر الصين الجنوبـي بين الجهات الفاعلة، إحداها رابطة دول جنوب شرق آسيا، المنظمة الحكومية الدوليـة الرئيسية في المنطقة، والصين بحكم كونها الدولة الأقوى سياسيا واقتصـاديـا فـي المنطقة، حيث تتحدى النزاعات حول السيطرة على بحر الصين الجنوبي قدرة الآسيان على إدارة الأمن الإقليمي، وحماية المصالح الاقتصادية والبيئية لأعضائها، والحـفـاظ على سمعتها كمنظمة دولية ذات مصداقية. وعلى الرغم من أن الاتفاق السلمي سيكون مفيداً لجميع الجهات الفاعلة، إلا أن المنافسة بين الدول على المنطقة وتخـصـيـص الموارد قد أدت إلى تعقيد محاولات التفاوض، على الرغم من المواقـف والـدوافـع المختلفة داخل الدول الأعضاء في الآسيان وغيرها من القوى الإقليمية، ولهذا تتضـح أهمية تحليل سياسة الآسيان في الساحتين السياسية والأمنية .

أولًا - إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول معرفة دور منظمة الآسيان في تسوية الـنـزاعـات، وبالأخص نزاع بحر الصين الجنوبي، ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية للدراسـة فـي تساؤل رئيسي مفاده: ما هو دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات؟

ومن خلال هذا التساؤل، يتفرع عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على الـنـحـو التالي:

١. ما هي منظمة الآسيان؟
٢. ما أسباب نزاع بحر الصين الجنوبي؟
٣. ما هو دور المنظمة في تسوية نزاع بحر الصين الجنوبي؟

ثانيا - أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:

١. تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت دور منظمة الآسيان والمنظمات

الدولية في محاولة تسوية وتخفيف حدة النزاع في منطقة بحر الصين الجنوبي لتحقيق السلام والأمن الإقليميين.

٢. تقديم دراسة علمية ينتفع بها الباحثون والدارسون والمستويات القيادية، من خلال إثراء معرفتهم بدور المنظمات الإقليمية والدولية في تسوية النزاعات.

ثالثا - منهج الدراسة:

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، والوقوف على دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات، وبالأخص نزاع بحر الصين الجنوبي.

رابعا - تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة.

- المطلب الأول: ماهية رابطة دول جنوب شرق آسيا (منظمة الآسيان).
- المطلب الثاني: ماهية النزاع والمفاهيم ذات الصلة.

المبحث الثاني: منظمة الآسيان والنزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي.

- المطلب الأول: النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي.
- المطلب الثاني: دور الآسيان في تسوية نزاع بحر الصين الجنوبي.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة

بادئ ذي بدء، تعتبر الحدود الوطنية عاملًا أساسيًّا في تحديد درجة التوتر أو التعاون في العلاقات بين الدول وداخل المنطقة ككل، حيث تعد مسألة النزاعات الإقليمية إحدى القضايا المحورية لأي سياسة خارجية لأي دولة، بغض النظر عن حجمها الجغرافي أو الفرص الاقتصادية أو الطموحات الجيوسياسية، وفي الوقت نفسه فإن سيناريو استخدام القوة كخيار محتمل للصين لحل النزاعات الحدودية الإقليمية هو أمر

غير محتمل، فلا أحد من الأطراف، بما في ذلك الدول المجاورة، مهتم بتكثيف المطالبات الإقليمية وبدء نزاع حقيقي، على الرغم من المزايا السياسية والاقتصادية، ولهذا يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: **ماهية رابطة دول جنوب شرق آسيا (منظمة الآسيان)**

تعتبر رابطة الآسيان نموذجًا لتجارب الاندماج الإقليمي والعمل الإقليمي المشترك. وعلى الرغم من التباينات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخاصة الانقسامات العرقية والدينية بين دول الرابطة، إلا أنها استطاعت تحقيق المزيد من التعاون في المجالات المختلفة، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، وتفادى المنازعات والاضطرابات الأمنية في المنطقة.

أولاً. التأسيس:

لا يمكن فهم أصول رابطة أمم جنوب شرق آسيا دون دراسة تاريخها ، ففي فترة ما قبل الاستعمار شهدت العديد من الانقسامات الداخلية وتدخل القوى الخارجية، وقد أثرت التضاريس الجغرافية على التواصل بين دول المنطقة، حتى على الرغم من أن المجتمعات الإقليمية تأثرت بشدة بالثقافات من الهند والصين، ولم تكن هناك قوة قادرة على السيطرة على جنوب شرق آسيا قبل الاحتلال الياباني، فلقد ساعد الاستعمار الأوروبي على ترسيخ الانقسامات داخل جنوب شرق آسيا من خلال توجيه الدول المستعمرة نحو كل مراكز الإمبراطورية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان لولايات جنوب شرق آسيا صلات أقوى مع الدول الاستعمارية السابقة، وهكذا كان من الضروري أن يتغلب سكان المنطقة على حواجز كبيرة من أجل تنمية الإحساس بالهوية الإقليمية [1].

ومن ثم نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام ١٩٦٧م، في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء

إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول، هي: ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين، وقد انضمت إليها بروناي سنة ١٩٨٤م. وقد أضحت "منظمة حكومية" دولية إقليمية تضم عشر دول في جنوب شرق آسيا، والتي تعزز التعاون الحكومي الدولي، وتسهل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائها ودول أخرى في آسيا[٢].

ولقد قامت عدة محاولات لإنشاء منظمات إقليمية قبل إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفشلت هذه المحاولات السابقة إلى حد كبير؛ لأنها كانت بمبادرة من قوى خارجية، وتهدف إلى خدمة مصالح الجهات الفاعلة الخارجية، ومنها معاهدة جنوب شرق آسيا (منظمة سياتو) والتي كانت محاولة أمريكية لتوسيع شبكتها من الترتيبات الأمنية المناهضة للشيوعية، وتم إنشاء سياتو في عام ١٩٥٤ مكونة من هذه ثلاثة فقط – الفلبين وتايلاند– وهما في الواقع من جنوب شرق آسيا، ولم تتمتع سياتو بمستوى عال من التزام من أي من عضويها، فتم حلها في عام ١٩٧٧م، حيث كانت قد وضعت هيكلًا معقدًا للغاية، ولكن لا صلة لها بالشواغل الأمنية أو التطوير الإقليمي في جنوب شرق آسيا[٣].

وهناك أيضًا كيان إقليمي آخر وهو مجلس آسيا والمحيط الهادئ (ASPAC)، وكان من أفكار رئيس كوريا الجنوبية "بارك تشونغ هي"، وأنشئ في عام ١٩٦٦، لكنه انتهى بعد سبع سنوات، وكان المقصود منه أن يكون تجمعاً للدول غير الشيوعية في غرب المحيط الهادئ بهدف التعامل مع التهديدات الخارجية[٤].

وكان الدافع وراء إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا هو الخوف المشترك من "الشيوعية". وقد حققت المجموعة تماسكاً أكبر في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بعد تغيير في ميزان القوى بعد نهاية "حرب فيتنام" في عام ١٩٧٥م. وقد عزز النمو الاقتصادي النشط في المنطقة خلال السبعينيات، ما مكن الآسيان من تبنى استجابة موحدة لغزو فيتنام لكمبوديا فى عام ١٩٧٩م. وقد أسفر اجتماع القمة الأول الذي عقدته الرابطة في بالي بإندونيسيا في عام ١٩٧٦م عن إبرام

اتفاق بشأن عدة مشاريع صناعية وتوقيع معاهدة وئام وتعاون، وإعلان الوفاق، وقد سمحت نهاية "الحرب الباردة" لدول الآسيان بممارسة المزيد من الاستقلال السياسي في المنطقة، وفى التسعينيات برز دورها في القضايا التجارية والأمنية الإقليمية(٥).

ومن جانب آخر قامت رابطة دول جنوب شرق آسيا بالتعاون مع منظمات أخري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، باعتبارها شريكًا رئيسيًّا مثل: "منظمة شنغهاي للتعاون"، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، كما تشارك في العديد من الشؤون الدولية، وتستضيف البعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم.

ثانياً، التوسع:

في ٧ يناير ١٩٨٤م، أصبحت بروناي سادس عضو في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفي ٢٨ يوليو ١٩٩٥م، بعد نهاية الحرب الباردة، انضمت فيتنام كعضو سابع، كما انضمت لاوس وميانمار (بورما سابقاً) بعد عامين في ٢٣ يوليو ١٩٩٧م، ثم انضمت كمبوديا في ٣٠ أبريل ١٩٩٩م، وفي عام ٢٠٠٦، مُنحت الرابطة مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. ورداً على ذلك، منحت المنظمةُ الأممَ المتحدةَ صفةَ "شريك الحوار"(٦).

ثالثاً، ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا:

في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٨م، اجتمعت الدول الأعضاء في جاكرتا لإطلاق الميثاق، الذي تم التوقيع عليه في نوفمبر ٢٠٠٧م، للاقتراب من "مجتمع على غرار "الاتحاد الأوروبي"، وتم تحويل ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى كيان قانوني، حيث يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة واحدة للمنطقة تضم ٥٠٠ مليون نسمة. وصرح رئيس إندونيسيا "سوسيلو بامبانج يودهويونو": "هذا تطور بالغ الأهمية عندما تتوطد رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتدمج وتحول نفسها إلى مجتمع. ويتحقق ذلك في الوقت الذي تسعى فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى القيام بدور أكثر قوة في الشؤون

الآسيوية والعالمية ". وفي معرض إشارته إلى تغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية، خلص إلى أن "جنوب شرق آسيا لم تعد المنطقة المنقسمة بمرارة والممزقة بالحرب، بل كانت في الستينيات والسبعينيات"(٧). وقد اعتبرت "الأزمة المالية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨م" تهديداً لأهداف الميثاق.

كما طُرحت فكرة إنشاء هيئة لحقوق الإنسان، وهذا الاقتراح أثار جدلاً، لأن الهيئة لن تكون لها سلطة فرض الجزاءات أو معاقبة البلدان التي تنتهك حقوق المواطنين، وبالتالي، ستكون محدودة الفعالية، ومع ذلك تأسست الهيئة في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩م، بوصفها اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان (AICHR) التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي نوفمبر ٢٠١٢م، اعتمدت اللجنة إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا(٨).

رابعاً، المبادئ التي قامت عليها منظمة الآسيان:

قامت على العديد من المبادئ في علاقتها مع أعضائها في عام ١٩٧٦ ونصت على(٩):

- الحاجة إلى تحقيق التعاون بين جميع الدول الأعضاء.
- اللجوء للسلام ونبذ الصراعات والتهديدات.
- اللجوء إلى السلم في حل النزاعات والخلافات.
- عدم التدخل في شؤون دول الأعضاء الداخلية.
- احترام الدول لسيادة واستقلال دول الأعضاء وسلامة الهوية الوطنية لجميع الدول.
- إعطاء الحق لكل دولة في قيادة دولتها بعيداً عن التدخل الخارجي.

المطلب الثاني: ماهية النزاع والمفاهيم ذات الصلة

تعد ظاهرة النزاع من بين الحقائق المتأصلة في واقع الإنسان والجماعة على كافة مستويات الوجود البشري، كما أن النزاع يتخلل الممارسات الاجتماعية أيضاً ويحدث بين الأفراد وحتى بين المجتمعات والثقافات، لذلك تجد أن معظم العلوم تتناول ظاهرة النزاع، ففي علم البيولوجيا نجد النزاع بين الكائنات، وعلم الأنثربولوجيا يدرس

النزاعات بين الأجناس البشرية، ويدرس علم الاجتماع النزاعات بين الجماعات والنزاعات في إطار النظام السياسي، وعليه يعد النزاع جزءاً مهماً من أية دراسة متخصصة لأي نوع من العلاقات.

أولاً، مفهوم النزاع:

إن مصطلح نزاع هو ترجمة لكلمة Conflict الإنجليزية، وأصل الكلمة لاتيني Conflictus التي تعني "صراع، نزاع، صدام، تضارب، شقاق، قتال". وتستخدم في الأدبيات السياسية والعلمية بمعان كثيرة ومضامين عديدة منها: تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، خلاف عائلي، نزاع حدودي، نزاع بين العاملين، وما شابه ذلك(١٠).

كما يعرف النزاع بأنه نتاج لتضارب القوة في المصالح؛ لأن الجماعات والشعوب تتبنى أهدافًا غير منسجمة. ويستخدم مصطلح النزاع المسلح كمصطلح لكل الأشكال العنيفة للنزاع، سواء كانت حربًا أو صراعًا مسلحًا(١١). والنزاع قديم وجد مع المجتمعات القديمة إلا أنه يمكن القول إنه تطور واستحدثت أشكاله وتوسع بين المجتمعات المحلية لمجتمعات أكبر، كما أن وجود التقارب والتماذج والتفاعل بين المجموعات البشرية أوجد الكثير من النزاعات والصراعات.

وقد يعرف النزاع بأنه تلك العلاقة من التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين تتميز صراعاتهم على أساس الحاجات المتعارضة أو الأهداف، أو القناعات أو الأحكام والآراء وما شابه ذلك(١٢). ويعتبر النزاع حالة خلاف شديدة التوتر، والنزاع الاجتماعي الذي يصل إلى حالة قصوى من التطرف ليستكمل بصراع عسكري(١٣)، ومن هذا يعرف النزاع في علم الاجتماع بأنه الصراع المباشر المستمر بين طرفين من أجل الوصول لنفس الغايات.

والبعض عرف النزاع بأنه انهيار أو تعطيل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل، كما في الصومال، وقبله في لبنان، وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع

عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها أصبحت في خطر، أو التعبير عن مصالحها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الأضرار بالمجموعات الأخرى، وقد تكون هذه المجموعات أفراداً أو مجموعات صغيرة أو كبيرة(١٤).

وحول تأصيل مفهوم المنازعات الدولية، يأتي المؤلَّف المعنون بـ"مقدمة للنظرية والتاريخ" لجوزيف ناي، حيث يؤكد فيه أن المنازعات الدولية ينبغي أن تكون جزءًا أساسيًا يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية في إطار تعقيدات السياسة الدولية حتي يمكن الوقوف عليها، وبما يساعد فى فهم الظاهرة التنازعية(١٥).

وينظر البعض إلى أن النزاع الدولي "ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة، وهو نتيجة لتضاد المصالح". والمقصود بالنزاع الدولي أنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"(١٦).

ويرى البعض أن النزاع يمر خلال تطوره بثلاث مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي، فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع رد فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة، بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين(١٧).

ومما سبق يمكن القول بأن هناك عدة خصائص وسمات تميز ظاهرة النزاع، يمكن إجمالها على النحو التالي(١٨):

١. لابد وأن يكون هناك طرفان على الأقل يشتبكان أو يشتركان في هذا التفاعل.
٢. هذان الطرفين لابد وأن يشتركا في أفعال وتصرفات متعارضة مع بعضها البعض.
٣. هذان الطرفان أو الأطراف المتنازعة لابد وأن تكون تصرفاتها أو سلوكياتها إرغامية، أي لابد أن يستهدف طرف إلحاق الضرر أو تدمير أو إيقاع الأطراف

الأخرى، أو بصورة عامة السيطرة أو تحقيق السيطرة على الأطراف الأخرى، واكتساب وضع أفضل بكثير مما كان عليه الأمر في بداية النزاع، وكل هذا لابد وأن يكون موجهًا ضد الخصوم في عملية النزاع.

٤. الصراحة أو الوضوح، أي أن تكون التفاعلات المضادة أو المتنازعة علنية، ومن ثم يكون من السهل على الملاحظين المحايدين اكتشاف هذه التفاعلات.

٥. إن الهدف الأساسي، من وراء دخول الدولة في نزاعها مع الآخر هو تحطيم الخصم والتفوق عليه، مع الاستفادة من الموارد النادرة إذا وجدت من أجل دعم قوتها، والحصول على المكانة المرموقة في النسق الدولي.

٦. سلوكيات ظاهرية تعبر عن المواقف والإدراكات المتنازعة، ومواقف مولدة للاختلافات، مثل: الموارد أو تباين المصالح والقيم، والإدراكات والمشاعر المؤدية للنزاع، مثل: العدوانية والتنافر، ونزوع هذه الظاهرة نحو العنف(١٩).

مما تقدم، نخلص إلى أن النزاع هو نمط من أنماط العلاقات الدولية، وهو يعكس موقفًا أو حالة تتضمن وجود طرفين على الأقل. وأطراف النزاع هي بمثابة وحدات سلوكية تستطيع اتخاذ عدد من المواقف إزاء التفاعلات المختلفة، بينما تكون لديها في ذات الوقت القدرة على الاحتفاظ بهويتها الخاصة وحدودها الواضحة. والوحدات السلوكية التي تعبر عن أطراف النزاع قد تكون شخصًا أو أسرة أو قبيلة أو مجموعة بشرية عرقية أو لغوية أو دينية، وقد تكون تلك الوحدات منظمة تنظيمًا سياسيًا حديثًا مثل الدولة(٢٠).

ثانيًا، ماهية الحرب:

إن الحرب لفظ جاهلي عرف قبل الإسلام، وتداوله الناس في حياتهم اليومية وفي أحاديثهم، حيث ذكر في أشعارهم وسمي بعض أيامهم بأسماء الحروب التي وقعت؛ منها حرب داحس والغبراء، وحرب الفجار، ودُوِّن ذلك في الأشعار الواردة عنهم، ومنها المعلقات(٢١).

و"الحرب" لغةً: قتال بين فئتين، وجمعها حُروب، وعكسها سِلْم، وإذا قيل استعرت الحَرْب؛ أي أنّها أصبحت شديدة وقوية، أمّا إذا قيل وضعت الحرب أوزارها، فهذا يعني

أنّ القتال انتهى، ومصطلح الحَرْبُ بينهم سجال يعني أنّ الحرب انتهت دون فوز أو هزيمة أي من الأطراف المتحاربة للطرف الآخر، ودارُ الحَرْبِ هي بِلاد الأعداء، ورجل الحَرْبْ هو صاحب الخبرة في إدارة وتسيير المعارك الحربيّة(٢٢).

أما اصطلاحًا: فليس ثمة تعريف متفق عليه للحرب، ومع ذلك عرفها المفكر "دوكاكي" من وجهة قانونية "بأنها حالة قانونية تسمح وبصورة متساوية لعدوين أو أكثر بالاستمرار في صراعهما باستخدام القوة المسلحة"(٢٣). بينما يرى أستاذ العلاقات الدولية "ديفيد سنجر" أن الحروب بين الدول هي "أداة من أدوات الصراع، وهي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي ضمن أطرافها"(٢٤).

كما تعرف الحرب أيضًا بأنها: "ظاهرة عنف جماعي منظم يؤثر على العلاقة بين مجتمعين أو أكثر أو علاقة القوة داخل المجتمع"(٢٥). وبرغم تعدد صور الحرب وأدواتها فإن القاسم المشترك للحروب هو عنصر الاشتباك المباشر بين الدول، أي التنازع الفعلي بوسيلة العنف المسلح، فالحرب تمثل نقطة النهاية في بعض النزاعات الدولية(٢٦).

ثالثاً، ماهية الأزمة:

تعددت التعاريف التي قيلت بشأن الأزمة، وذلك على النحو التالي:

- يرى البعض أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال المواقف.. أو هي حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج"(٢٧).
- الأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد؛ وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة(٢٨).
- تُعرف الأزمة بأنها "تصعيد حاد للفعل ورد الفعل، تؤدي إلى تأجيج درجة التهديد والإكراه، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوّى سلمياً أو تجمد أو تهدأ"(٢٩).

ويزداد مفهوم الأزمة صعوبة إذا أُخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من العديد من المتخصصين في علوم النفس والاجتماع والسياسية والتاريخ، وفي غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية. وعلى ما سبق يرى المفكر الأمريكي "روبنسون" أن هناك اتجاهًا عامًا نحو استخدام المفهوم للتدليل على نقطة تحول تميز بين ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع الممتد(٣٠).

المبحث الثاني
منظمة الآسيان والنزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي

بعد انتهاء الحرب الباردة، تزايدت أهمية بحر الصين الجنوبي تدريجياً من حيث الأمن الدولي، فهناك مطالبات متنازع عليها بشدة، ولاسيما أن بحر الصين الجنوبي يعد واحداً من أهم خطوط الاتصال البحرية Sea lines of communication (SLOCs) في العالم، فضلاً عن الموارد الطبيعية البحرية، والتي من المرجح أن تزداد تقديراتها أضعافا مضاعفة بمجرد اكتمال الدراسات المتعلقة بموارد النفط والغاز في المنطقة،، ولاسيما أن أربعًا من الدول المطالبة الأساسية (فيتنام وماليزيا والفلبين وبروناي) هي أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومن بين الدول المطالبة المتبقية– جمهورية الصين الشعبية وتايوان. ومن ثم سيتم تناول دورمنظمة الآسيان والنزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي في هذا المبحث، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: النزاع الحدودي في بحر الصين الجنوبي

في عام ١٩٨٢، أسفرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عن اتفاق بشأن مسؤوليات وحقوق الدول في الممرات المائية في العالم، وبدأت المطالبات المتنافسة في منطقة بحر الصين الجنوبي بشكل جدي بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها تلقت دفعة جديدة بعد إطلاق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وإصدار قواعدها التي تحكم تعريف البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) والجرف القاري، التي من شأنها أن تمكن البلدان من توسيع أراضيها الساحلية وفتح إمكانيات جديدة لاستكشاف

الموارد الطبيعية والدوريات البحرية، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤، وفي ذلك الوقت كانت الفلبين (١٩٨٤) وفيتنام (١٩٩٤) قد صدقتا بالفعل على المعاهدة، وبعد سنوات قليلة، صدقت ماليزيا وبروناي (١٩٩٦) عليها، كما صادق أعضاء آخرون في آسيان على المعاهدة، بما في ذلك إندونيسيا (١٩٨٦) وسنغافورة (١٩٩٤) وميانمار (١٩٩٦) ولاوس (١٩٩٨) وتايلاند (٢٠١١)، وقد وقعت كمبوديا على المعاهدة عام ١٩٨٣ لكنها لم تصدق عليها قط، بينما صدقت الصين، التي ليست عضواً في الآسيان ولكن لها علاقات واسعة مع أعضاء الكتلة ولديها نزاعات بحرية وإقليمية شديدة معها في بحر الصين الجنوبي، على المعاهدة في عام ١٩٩٦[٣١]،وهذا يتضح في الشكل التالي :

شكل رقم (١)

أولاً، موقف الصين:

تعد الصين المطالب الأكثر نشاطًا في بحر الصين الجنوبي، ولديها أكثر المطالب الإقليمية، حيث تطالب بأن يكون بحر الصين الجنوبي بالكامل يقع ضمن سيادتها، وذلك وفقًا للخريطة ذات الخطوط التسعة التي قدمتها بكين إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، عندما قدمت الفلبين وفيتنام وماليزيا معلومات فنية من أجل تقديم طلبات للحصول على إذن لتمديد الجرف القاري. حيث تعتمد حكومة جمهورية الصين الشعبية على حجة تاريخية لتبرير ادعاءاتها بشأن الجزر في بحر الصين الجنوبي، وما تعتبره جمهورية الصين الشعبية مياهًا مجاورة، وتتجاوز مطالب الصين الادعاءات القانونية التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وذلك على الرغم من أن تلك المعاهدة قد صدقت عليها بكين.

وتستند مطالبات جمهورية الصين الشعبية إلى خريطة تسمى "الجزر الصينية في بحر الصين الجنوبي"، والتي صدرت في الأصل عام ١٩٤٧، وبالتالي فهي تعود إلى ما قبل وجود جمهورية الصين الشعبية، وتستند إلى الحقوق التاريخية المفترضة التي تعود إلى عهد أسرة شيا شبه الأسطورية (ح: ٢٠٧٠ – ١٦٠٠ قبل الميلاد)- أول سلالة ظهرت في الصين القديمة، لذا تطالب جمهورية الصين الشعبية القائمة على هذا الميراث القديم بأن تكون المنطقة بأكملها المحاطة بالخطوط مياهًا إقليمية صينية،و يتعارض هذا مع الـ ١٢ ميلًا بحريًا التي تمنحها قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن مطالبات المنطقة الاقتصادية الخالصة المتداخلة، والبحار الإقليمية، والمناطق المتاخمة للعديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن الصين ليست الفاعل الوحيد في بحر الصين الجنوبي الموقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تتجاوز مطالباتها ما تنص عليه هذه الوثيقة على أنها قانونية(٣٢).

وخلال تفشي جائحة "كوفيد- ١٩" قامت الصين بتدعيم تواجدها في بحر الصين الجنوبي، حيث وافقت على إنشاء منطقتين لإدارة الجزر المتنازع عليها "جزر باراسيل وجزر سبراتلي" في بحر الصين الجنوبي، وقبل ذلك أطلقت بكين أسماء جديدة على

٢٥ جزيرة وشعبًا مرجانيًّا، و٥٥ كيانًا تحت البحر في بحر الصين الجنوبي في محاولة لإعادة تأكيد سيادتها في المنطقة.

ثانياً، موقف فيتنام:

يعد بحر الصين الجنوبي هو شريان الحياة لفيتنام، حيث خاضت البلاد عدة نزاعات مع الصين المجاورة على مر السنين بشأن قضية السيادة في بحر الصين الجنوبي، حيث تشمل مطالبات فيتنام جزر سبراتلي وباراسيل، وكانت العلاقات الصينية الفيتنامية متوترة تاريخيًا، على الرغم من تسوية النزاعات الحدودية البرية بين الطرفين، ولا يمكن قول الشيء نفسه عن نزاعاتهما البحرية، فقد تكون أكثر القضايا إثارة للجدل هي قضية جزر باراسيل، التي كانت تسيطر عليها هانوي حتى استولت عليها الصين خلال معركة جزر باراسيل.

اليوم، تتداخل العديد من المطالبات الفيتنامية مع مطالبات ماليزيا والفلبين،حيث انضمت فيتنام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا بعد ما يقرب من ٢٠ عامًا من بدايتها، واستغرق نفوذها كلاعب رئيسي في المؤسسة وقتًا طويلاً لترسيخه[٣٣]، ولكن على الرغم من ذلك اتجهت فيتنام نحو تدويل القضية في حالة جزر سبراتلي، وطلبت المساعدة من العديد من المنظمات، كما طلبت مشاركة الدول الأخرى (بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان والهند) في محاولة لطرحها على نطاق واسع، استنادًا إلى منظور اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والذي إذا نجح سيؤدي إلى إضعاف القوة الصينية. أيضًا حاولت فيتنام إحالة القضية إلى التحكيم الدولي في عام ٢٠١٣، لكن هذا الجهد أعاقته الصين، وفي الوقت نفسه، تعمل فيتنام على تعزيز موقعها العسكري وتدعيم قواتها البحرية[٣٤].

ثالثاً، موقف الفلبين :

لا تطالب الفلبين بكامل بحر الصين الجنوبي، كما تفعل الصين، وإلى حدٍ ما فيتنام، لكن مانيلا تستنبط أيضًا ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبار مطالباتها القانونية، حيث تهتم الفلبين بالمطالب الإقليمية للمناطق الاقتصادية الخالصة

التي تمثل جهداً لتوسيع صناعة صيد الأسماك، و تتركز مطالباتها بشكل أساسي في منطقة الصيد الوفيرة إلى الغرب من البلاد، وقد أطلقت الفلبين مطالب إقليمية على بعض جزر سبراتلي، مما يضعها في صراع مع الصين وفيتنام،ومن الجدير بالذكر أن وجود سفن الصيد الفلبينية في المناطق التي تطالب بها الصين كان أيضاً العامل المحفز لكثير من المواجهة بين البلدين.

وتجدر الاشارة إلى أن الفلبين كانت أول عضو في رابطة دول جنوب شرق آسيا يتأثر بشكل مباشر بالتوسع العسكري الصيني في بحر الصين الجنوبي، وناشدت مانيلا المنظمة للمساعدة في التعامل مع هذه القضية في عام ١٩٩٥، ونتج عن حادثة Mischief Reefلعام ١٩٩٥، التي بنت فيها الصين منشأة على نهر Mischief Reef المملوك للفلبين، أن تم تضمينها في البيان المشترك لاجتماع وزراء خارجية الآسيان لعام ١٩٩٥ الذي يدين الإجراء الصيني الأحادي الجانب، ومنذ ذلك الحين استخدمت الفلبين العديد من الاستراتيجيات للتغلب على النزاعات الحدودية الخاصة في بحر الصين الجنوبي؛ من خلال الضغط على الآسيان لوضع مدونة لقواعد السلوك(٣٥).

ومن جانب آخر اتبعت الفلبين استراتيجية أخرى تبحث عن دعم خارجي لإعادة التأكيد على استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كأداة أساسية لتحقيق أهدافها، ففي عام ٢٠١٤ قدمت مانيلا شكوى في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي ضد الإصرار الصيني في المنطقة. وعلى الرغم من أن القرار صدر عام ٢٠١٦ لصالح موقف الفلبين، إلا أن الصين رفضت حتى الآن الالتزام بحكم المحكمة، علاوة على ذلك منذ انتخاب السياسي المقرب للصين رودريغو دوتيرتي رئيساً، رفضت حكومة الفلبين الضغط على حقوقها التي منحتها لاهاي، وتبنت إلى حد كبير سياسات مواتية لعلاقات أوثق مع الصين، وقد أدى ذلك إلى الحد من الصراع في المناطق المتنازع عليها.

لكن مع انتهاء فترة حكم دوتيرتي، في يونيو ٢٠٢٢ دعت الفلبين جمهورية الصين الشعبية إلى إنهاء أعمالها واحترام القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي، حيث تتدخل في حقوق السيادة الفلبينية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة الفلبينية بالقرب

من توماس شول الثاني وتجمع السفن بالقرب من ويتسون ريف، وقد قوبل هذا الاحتجاج بالدعم الرسمي من قبل الولايات المتحدة، والتي أشارت في بيانها إلى أن هذه الإجراءات هي جزء من اتجاه أوسع لاستفزازات جمهورية الصين الشعبية ضد المطالبين في بحر الصين الجنوبي والدول الأخرى التي تعمل بشكل قانوني في المنطقة(٣٦).

وكذلك أثارت الاتفاقية الأمنية الموقّعة حديثاً بين الصين وجزر سليمان باسم "إعلان شنغهاي" مخاوف دولية من أن بكين تكثف جهودها للحصول على ما تسميه "الحقوق التاريخية"على بحر الصين الجنوبي بأكمله، علماً بأن ذلك حصل بعد ساعات فقط من إعلان واشنطن أنها سترسل مسؤولين إلى جزر سليمان للتعبير عن المخاوف الأمريكية من احتمال إقامة موطئ قدم للصين عسكرياً في هذه الجزر(٣٧).

لذلك يمكن القول بأن الدافع الأساسي وراء الاتفاقية هو استراتيجية الصين طويلة المدى لإزاحة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في غرب المحيط الهادئ، وهو يتضمن طموحاً واضحاً للخروج من الحصار البحري الذي تفرضه "سلسلة الجزر الأولى"، والتي تتكون في الغالب من حلفاء وشركاء آسيويين للولايات المتحدة"، وللحصول على موطئ قدم في مكان ما في جزر الأرخبيل المتناثرة وراءها، ويدعم هذا أيضًا هدف بكين المباشر للاستيلاء على تايوان، من خلال ممارسة الضغط الدبلوماسي والعسكري من داخل "سلسلة الجزر الثانية".

كما توفر جزر سليمان موقعًا متميزًا يمكن من خلاله ممارسة السيطرة على المجال البحري والجوي المحيط، مما قد يهدد خطوط الاتصال الطولية والخطية بين الولايات المتحدة وحلفائها في المحيط الهادئ، بما في ذلك أستراليا، حيث يمكن استخدام قاعدة بحرية صينية في جزر سليمان لاعتراض التعزيزات العسكرية لتايوان، كما أن منشأة معزولة لجيش التحرير الشعبي في جزر سليمان يمكن استخدامها في جمع المعلومات الاستخباراتية، والتي من شأنها أن تعقد التخطيط الدفاعي لأستراليا، وإلى حد ما الولايات المتحدة.

وفي المقابل، تمثل الاتفاقية انتكاسة لمصالح الولايات المتحدة ونفوذها الإقليمي، وهو ما ينعكس في حقيقة أن وفداً بقيادة كورت كامبل، منسق شؤون المحيط الهندي والهادئ، لم يتمكن بنفس القدر من ثني ماناسيه سوجافار- رئيس وزراء جزر سليمان، عن قناعته بأنه على "الجانب الصحيح من التاريخ"، والآن تحاول الولايات المتحدة أيضاً، متأخرة، تصحيح إرث الإهمال عبر أوقيانوسيا، وإعادة فتح سفارة في هونيارا، عاصمة جزر سليمان، كما وعدت بحوار ثنائي جديد رفيع المستوى مع جزر سليمان(٣٨).

وعليه، وقعت جزر سليمان على اتفاقية مع الولايات المتحدة وأكثر من ١٢ دولة في المحيط الهادئ في أكتوبر ٢٠٢٢، وقد أفاد وزير خارجية جزر سليمان "إن ذلك لم يحدث إلا بعد إزالة الإشارات غير المباشرة إلى الصين، موضحاً بأنه كانت هناك بعض الإشارات التي وضعتنا في موقف يتعين علينا فيه اختيار أحد الجانبين، ولم نرغب في أن نكون في موقف يتعين علينا فيه اختيار أحد الجانبين، وقد ركزت الاتفاقية بشكل أساسي على قضايا مثل تغير المناخ والنمو الاقتصادي والكوارث الطبيعية، كما تحتوي على نقاط محدودة عن الأمن بشكل عام. وبينما شجبت الاتفاقية غزو روسيا لأوكرانيا، إلا أنها لم تذكر الصين- بناءً على طلب جزر سليمان(٣٩).

رابعاً، موقف ماليزيا :

تشمل مطالبات ماليزيا في بحر الصين الجنوبي في المياه المحيطة بالحدود الشرقية لشبه جزيرة ماليزيا وشرق ماليزيا، حيث تجنبت كوالالمبور توجيه الكثير من الانتقادات العلنية إلى الصين، ويعود ذلك جزئياً إلى المجموعة العرقية الصينية المؤثرة في ذلك البلد (في عام ٢٠٢٠، تم تصنيف ٢٢,٦٪ من سكان ماليزيا على أنهم صينيون، مع ٦٩,٦٪ بوميبوترا، أو عرقية الملايو)، إلى جانب تأثير الصين الضخم على الاقتصاد الماليزي، وعلى الرغم من أن كوالالمبور سعت دائماً إلى موقف موحد لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الخلافات الحدودية الخاصة ببحر الصين الجنوبي، إلا أنها لم تتنصل من مسؤوليتها لمواصلة تحديث قوتها العسكرية مع تعزيز علاقاتها

العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة، كما تقدم ماليزيا أيضًا مطالبات بالمنطقة الاقتصادية الخالصة بشأن أجزاء من جزر سبراتلي، والتي على عكس الفلبين وفيتنام والصين، تتوافق مع القواعد التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ومع ذلك، تدعي ماليزيا أن جزر أرخبيل سبراتلي الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها ينبغي اعتبارها أراضي ماليزية، وهو ما يتناقض مع القراءة الصحيحة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث إن تلك الجزر غير مأهولة[٤٠].

خامساً. موقف بروناي :

مثل ماليزيا، تحرص بروناي على عدم انتقاد الصين علنًا، على الرغم من أن خط الفواصل التسعة يقترب بشكل غير مريح من شواطئ ذلك البلد، لذلك فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها سوف تتضاءل بشدة إذا تم اعتبار المطالبات الصينية صالحة داخل الآسيان، حيث دعمت بروناي موقفًا موحداً بشأن هذه القضية، لكنها تؤكد على الفوائد الاقتصادية للحفاظ على العلاقة مع الصين، بدلاً من التركيز على الحوادث العرضية للنزاع الصيني ضد جيرانها في بحر الصين الجنوبي، حيث تدرك بروناي أن أزمة بحر الصين الجنوبي بأكملها يجب حلها باستخدام نهج متعدد الأطراف، حيث تدعي بعض التفسيرات أن بروناي في عام ٢٠١٨ تخلت عن مطالباتها البحرية في بحر الصين الجنوبي مقابل تمويل صيني، ومع ذلك لا يزال هناك باحثون يدعون أنه بينما تحافظ بروناي على مكانة منخفضة في قضية لويزا المرجانية، فإنها لم تتخل بالضرورة عن تلك المطالب، نظرًا للقرب الجغرافي، فهناك مطالبات متداخلة بين المنطقة الاقتصادية الخالصة لبروناي مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا وماليزيا والفلبين[٤١].

سادساً. أعضاء الآسيان دون مطالبات في بحر الصين الجنوبي:

١. إندونيسيا:

هي أكبر دولة في الآسيان، من حيث عدد السكان والناتج المحلي الإجمالي، لذلك كان من المتوقع أن تقوم بدور قيادي في توجيه المنظمة، لكنها واجهت انتكاسة مع

الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وسقوط حكومة سوهارتو بعد ثلاثة عقود في السلطة، ومنذ ذلك الحين هدفت إندونيسيا أن تلعب دوراً ثالثًا في العديد من القضايا الرئيسية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا حتى قبل أزمة ١٩٩٧ أو حادثة Mischief Reefلعام ١٩٩٥، وحاولت إندونيسيا بالفعل نزع فتيل التحديات الأمنية التي تنطوي على بحر الصين الجنوبي، ليس بالمطالبة الرسمية بأي جزء من المناطق المتنازع عليها- على الرغم من أن خط الصين المكون من تسعة خطوط يتداخل مع حقول غاز ناتونا الإندونيسية- ولكن جاكرتا مهتمة أكثر بالأمن البحري وحرية الملاحة، ولاسيما أنها من الدول التي انضمت لطريق الحرير البحري.

ومن ثم، ليس هناك نزاعات بين أندونيسيا والصين في بحر الصين الجنوبي، حيث تندرج مطالبها ضمن الشروط المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها قانونية، وهي للأغراض الاقتصادية فقط، ومع ذلك، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة لإندونيسيا قريبة جداً من تلك الموجودة في بروناي وفيتنام وماليزيا والفلبين.

من ناحية أخرى، من المهم التأكيد على أن التوترات مع بكين قد تصاعدت بسبب التوغلات المستمرة في المنطقة من قبل السفن الصينية التي تصطاد بشكل غير قانوني في المياه قبالة جزر ناتونا، ووفقًا لجاكرتا تقع هذه الجزر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل بحري، والتي تتداخل هذه المنطقة مع أقصى الجنوب في خط الصين المكون من تسعة خطوط[٤٢].

٢. سنغافورة:

على الرغم من أن سنغافورة دولة صغيرة في المساحة وعدد السكان، إلا أنها تمثل قوة دبلوماسية وعسكرية قوية بين أعضاء الآسيان، نظراً لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نزاعات الصين الجنوبي، تتبنى سنغافورة لهجة تصالحية – وهو الموقف الذي يساعدها حقيقة على أنها لا تتأثر بشكل مباشر بالنزاعات. وتتمتع سنغافورة بعلاقات عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة، وتدافع عن الأمن البحري وحرية الملاحة في المنطقة.

٣. تايلاند:

نظرًا لعلاقات بانكوك الاقتصادية القوية مع الصين، فليس لديها مطالبات في بحر الصين الجنوبي، وقد اتخذت نهجًا دبلوماسيا تجاه القضية، وتمتنع عن إلقاء اللوم على الصين.

٤. لاوس وميانمار:

تتمتع كل من لاوس وميانمار بعلاقات اقتصادية كبيرة مع الصين، علاوة على ذلك، فإنهما تشتركان في الحدود مع هذا البلد. ونظرًا لأنهما ليستا طرفًا في أي نزاع في بحر الصين الجنوبي، فإنهما عادةً تساعدان في تشتيت محاولات أعضاء الآسيان الآخرين لإدخال ملاحظات قاسية ضد بكين في تقارير وبيانات الاتحاد.

٥. كمبوديا:

لا تقع كمبوديا في بحر الصين الجنوبي، ولكنها تدعم الصين بقوة بسبب العلاقات الاقتصادية وكأداة لتقليل نفوذ هانوي، المنافس الجيوسياسي الرئيسي لـ"بنوم بنه". من الناحية العملية كانت كمبوديا الداعم الرئيسي للخطاب الصيني داخل الآسيان، كما تدعم كمبوديا رغبة الصين في الحصول على وثيقة أكثر مرونة لتنظيم نهج النزاعات والمطالبات المتداخلة في بحر الصين الجنوبي.

سابعاً، موقف القوى الإقليمية والدولية:

لقد أثر نزاع بحر الصين الجنوبي سلبًا على الأراضي المتنازع عليها، وفي نفس الوقت تأثرت الدول الأخرى المشاركة في العلاقات التجارية معها، ولاسيما أنها واحدة من أكثر طرق التجارة حيوية في العالم.

١. الولايات المتحدة الأمريكية:

تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهمًا للغاية في النزاع لأن لديها التزامات أمنية واسعة النطاق في شرق آسيا، وهي متحالفة مع العديد من الدول المطلة على بحر الصين الجنوبي، مثل الفلبين وسنغافورة وفيتنام، لذا فإن أي نزاع بينها سيؤثر بشكل مباشر على الولايات المتحدة، ومن ثم بالنسبة للولايات المتحدة يعد بحر الصين

الجنوبي منطقة مهمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لثلاثة أسباب:

١) أنه جزء من طريق عبور رئيسي للحركة التجارية البحرية من وإلى شرق آسيا.

٢) أن النزاعات حول ملكية العديد من الجزر والشعاب المرجانية والصخور بين الصين والعديد من دول جنوب شرق آسيا المجاورة (بما في ذلك الفلبين حليف الولايات المتحدة) تولد توترات يمكن أن تؤدي إلى الصراع وعدم الاستقرار.

٣) يمكن لبكين في نهاية المطاف أن تستخدم نفوذها المتزايد في المنطقة لإنشاء مجال نفوذ يضر بمصالح الولايات المتحدة.

لذلك منذ تفشي وباء "كوفيد- ١٩" تصاعدت التوترات في بحر الصين الجنوبي، ويعود هذا بشكل أساسي إلى الإجراءات الحازمة المستمرة من جانب الصين، والتدهور الحاد في العلاقات الأمريكية الصينية بسبب مطالبات الصين الإقليمية الهائلة في بحر الصين الجنوبي، حيث تصاعدت التوترات في بحر الصين الجنوبي بشكل حاد، ومن الأمثلة على ذلك إجراء مناورات بحرية من قبل كل من الولايات المتحدة والصين في المنطقة المتنازع عليها في نفس الوقت تقريبًا، كما شوهد في يوليو ٢٠٢٠، فقد أطلقت الصين وابلًا من الصواريخ متوسطة المدى عبر "مسافات كبيرة في بحر الصين الجنوبي" في المنطقة المشمولة في هذه التدريبات المخطط لها منذ فترة طويلة، وذلك وفقًا للكولونيل وتشيان، المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطني الصينية، حيث امتدت من تشينغداو في شمال شرق الصين إلى سبراتلي، مما أثر على الامتداد بين جزيرة هاينان وجزر باراسيل، وكانت هذه المناورة عرضًا للقدرة الصينية وردًا على المناورات التي أجرتها السفينتان الحربيتان رونالد ريغان ونايميتز التابعتان للبحرية الأمريكية حول قاعدة الغواصة النووية الصينية في جزر هاينان في بحر الصين الجنوبي.

وقد اتهم البنتاجون في بيان صدر بعد هذه التدريبات، الصين بـ "انتهاك تعهدات الصين السابقة – التي تم التخلي عنها منذ فترة طويلة- بعدم عسكرة بحر الصين الجنوبي"، إلى جانب ذلك كان هناك ارتفاع مستمر في قوارب الصيد الصينية في المياه المجاورة لجزر ناتونا الإندونيسية، كما تم نشر سفن المسح في المنطقة الاقتصادية

الخالصة (EEZ) لماليزيا وبروناي وفيتنام والفلبين، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء منطقتين إداريتين جديدتين تغطيان جزيرتي باراسيل وسبراتلي- كما ذكر سلفًا، وتسببت هذه الإجراءات من الجانب الصيني في إعاقة تخفيف التوترات والحفاظ على الاستقرار في المنطقة().

ومع ذلك، لم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراءات ملحوظة، لكن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت في ١٣ يوليو ٢٠٢٠ من خلال تقرير بعنوان "موقف الولايات المتحدة من المطالبات البحرية في بحر الصين الجنوبي" أن المطالبات الصينية الواسعة في المياه المتنازع عليها غير قانونية ولا تتوافق تماماً مع قرار عام ٢٠١٦ الصادر عن محكمة العدل الدولية، وهو ما يظهر بوضوح شديد أن الولايات المتحدة تقف الآن إلى جانب المطالبين الآخرين في الآسيان مثل ماليزيا وفيتنام والفلبين(٤٤).

وفي خطوة أخرى، في أغسطس ٢٠٢٠ عاقبت الإدارة الأمريكية ٢٤ شركة صينية أو أضافتها إلى "القائمة السوداء التجارية" لمساعدة الصين في بناء الجزر الاصطناعية في الجزر والشعاب المرجانية المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، وأبرزت وزارة التجارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية في بيانين منفصلين إن هذه الشركات "ساعدت بكين في تجريف وبناء أكثر من ٣٠٠٠ فدان من الجزر الاصطناعية التي تزخر بصواريخ مضادة للسفن ومعدات عسكرية أخرى، وأن هذه الجزر لتأكيد مطالبات بحرية جديدة في المنطقة، وترهيب الفلبين ودول أخرى لعدم نيل حقوقها في مياه الصيد ومخزونات الطاقة البحرية"، بالإضافة إلى ذلك فرضت الولايات المتحدة أيضًا قيوداً على التأشيرات على المديرين التنفيذيين لهذه الشركات والأفراد الآخرين الذين لعبوا دوراً في بناء الجزر(٤٥).

من ناحية أخرى، وصفت السفارة الصينية في الولايات المتحدة هذه الخطوة بأنها "عمل من أعمال الهيمنة في انتهاك خطير للقانون الدولي والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية". كما يرى الكثيرون في الصين أن الولايات المتحدة تستخدم الخلافات على السيادة في بحر الصين الجنوبي، وأماكن أخرى كوسيلة لتبرير المزيد

من الجهود المتضافرة لاحتواء وتقويض كل النفوذ الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[٤٦].

٢. الهند:

في ظل سياسة "انظر إلى الشرق"، احتلت الهند مكانة أعلى على طاولة القمم العالمية- وقد انعكس ذلك في البيان المشترك الصادر في سبتمبر ٢٠١٤ عن حكومتي الولايات المتحدة والهند، عندما سافر رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي إلى الولايات المتحدة، وحث البيان المشترك "الأطراف المعنية على متابعة حل نزاعاتها الإقليمية والبحرية بجميع الوسائل السلمية، باتباع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار"، كما أكد البيان المشترك على أهمية حماية الأمن البحري، وضمان حرية الملاحة والتحليق في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة في بحر الصين الجنوبي[٤٧].

ومع ذلك، اتبعت الهند سياسة الحياد، لما لها من مصلحة تجارية مشروعة في منطقة بحر الصين الجنوبي. حيث يشهد بحر الصين الجنوبي نسبة كبيرة من التجارة العالمية التي تمر عبر مضيق ملقا كجزء من بحر الصين الجنوبي. ومن بينها يمر ٥٥٪ من تجارة الهند عبر هذا المضيق، فإذا سيطرت الصين على المنطقة، فسوف تؤثر علي ممارسات التجارة العالمية وستتأثر دول مثل الهند بشكل مباشر، وعليه فإن أي عمل عدائي من قبل الصين يمكن أن يعيق التجارة الخارجية للهند التي تمر عبر تلك المنطقة.

المطلب الثاني: دور الآسيان في تسوية نزاع بحر الصين الجنوبي

ترى الدول الأعضاء في أي منظمة إقليمية مصالح مختلفة في أي قضية معينة، وهي مشكلة اهتمت بها منظمة الآسيان أثناء تعاملها مع مشكلة بحر الصين الجنوبي. وعلى الرغم من الاعتراض الأولي القوي من قبل الصين، تمكنت الآسيان من وضع النزاع على جدول أعمال المنظمة وادعت بعض النجاح في التعامل مع الصين بشأن قضية سبراتلي. ومع ذلك، يبقى جوهر النزاع في بحر الصين الجنوبي هو السيادة

الإقليمية وليس قضايا قانون البحار.

كما دخل دور الآسيان في نزاعات سبراتلي مرحلة جديدة مع الخلاف بين الصين والفلبين في منطقة ميشييف ريف، فزعماء الآسيان عازمون على عدم السماح للجدل أن يعيق هدفها النهائي المتمثل في إنشاء منطقة سلام وحرية وحياد في جنوب شرق آسيا والتنمية الاقتصادية التي ستولدها، وفي هذا السياق، يعتقد بعض المراقبين أن الآسيان يجب أن تتخذ موقفًا موحداً ضد الصين من أجل إقناع الصين بحل القضية سلمياً ومتعدد الأطراف، أي الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها زعزعة استقرار المنطقة(٤٨).

في عام ١٩٩٢، لم ينحز الإعلان الأول لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي إلى أي جانب، وبدلاً من ذلك أكد على عدم استخدام القوة، وحث جميع الأطراف، سواء كانت هذه الدول أعضاء في الآسيان أو الصين على ممارسة ضبط النفس ودعت جميع المطالبين إلى اعتماد هذا الإعلان والالتزام بمبادئ معاهدة الصداقة كأساس لوضع مدونة لقواعد السلوك. وقد تم التوقيع على إعلان سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي من قبل جميع وزراء خارجية الآسيان ومبعوث الصين الخاص في نوفمبر ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٤ اتفقت الآسيان والصين على خطة عمل ومبادئ توجيهية للتنفيذ في عام ٢٠١١، وبعد ذلك تم صياغة مبادئ الآسيان ذات النقاط الست بشأن بحر الصين الجنوبي الصادرة في ٢٠ يوليو ٢٠١٢ في محادثات بالي، والتي تنص على إعادة التأكيد على التزام الآسيان بما يلي(٤٩):

١. التنفيذ الكامل للإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي عام ٢٠٠٢.
٢. الالتزام بالمبادئ التوجيهية لتنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي عام ٢٠١١.
٣. الإبرام المبكر لمدونة قواعد السلوك الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.
٤. الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

٥. استمرار ممارسة ضبط النفس وعدم استخدام القوة من قبل جميع الأطراف.
٦. حل المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالمياً.

ومع ذلك، فإن اجتماع وزراء خارجية الآسيان في هانوي أوضح أن للولايات المتحدة مصلحة وطنية في حرية الملاحة، والوصول المفتوح إلى المشاع البحري في آسيا، واحترام القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي. كما أن منظمة الآسيان أعربت عن دعمها لعملية دبلوماسية تعاونية فيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، وهذا يتعارض بشكل مباشر مع تأكيد الصين بأن بحر الصين الجنوبي يمثل مصلحة أساسية، ومما زاد التوتر التدريبات البحرية والجوية المشتركة التي أجرتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في البحر الأصفر في يوليو وأغسطس ٢٠١٠.

وعليه، لم يحقق اجتماع الآسيان والصين في نوفمبر ٢٠١٢ في بكين أي تقدم، وبدلاً من ذلك أكد البيان المشترك بينهما التزام كل من الآسيان والصين ببدء المحادثات لصياغة مدونة سلوك ملزمة، على الرغم من عدم وجود أي نتائج ملموسة. كما أن الاختلافات بين الدول المطالبة والدول غير المطالبة داخل رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعني أن طريقة الآسيان طويلة الأمد، المتمثلة في اتخاذ القرارات المنهجية البطيئة على أساس الإجماع والتشاور، حيث تتعرض الإجراءات لضغوط كبيرة.

بناءً على ما سبق قررت الصين تخفيف موقفها تجاه الآسيان كرابطة، واتخذت سياسات دبلوماسية تجاه عدد من الدول في المنطقة من خلال مواقف أكثر إيجابية، فعلى الرغم من تمسكهم بمبدأ حل القضية من خلال التفاوض مع الأطراف المعنية مباشرةً والجهد المتواصل لتجنب تدويل القضية، تعهد القادة الصينيون بإجراء مشاورات مع دول جنوب شرق آسيا لتجنب تصاعد التوترات، والحفاظ على علاقات التعاون بين الصين والآسيان، كما قدمت الصين سلسلة من التدابير الجذابة لمجموعة الآسيان، دافعة من أجل تكامل أقوى مع الاقتصادات الإقليمية، ومن بين الجهود الصينية الرامية إلى التأكيد على التعاون والحلول السلمية لإصلاح العلاقات الإقليمية[٥٠]، ما يلي:

١. تعزيز دور الصين كشريك إقليمي رئيسي.
٢. تعزيز التعاون بين الصين– الآسيان من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة، وتوسيع قنوات الاستثمار والتمويل لتعزيز العلاقات.
٣. محاولة الصين تعزيز علاقاتها الثنائية بعدد من أعضاء منظمة الآسيان مثل الدول العالقة في نزاعات إقليمية مع الصين، مثل ماليزيا وبروناي وفيتنام، وذلك من خلال تقديم حزم اقتصادية.
٤. التأكيد على وجهة نظر الصين حول التعاون بينها وبين دول الآسيان، إلى جانب صداقة الصين مع عدد من الدول الفردية في المنطقة، يعتبر المفتاح ليس فقط لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الصين والمنظمة الإقليمية.

وفي عام ٢٠١٧، التقى مسؤولو الآسيان والصينيون ثلاث مرات لمناقشة مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي، وفي ٢٧ فبراير ٢٠١٧، اتفق الجانبان على الخطوط العريضة الأساسية لمسودة الإطار، والمتضمنة الآتي(٥١):

١. إنشاء إطار عمل قائم على القواعد يحتوي على مجموعة من المعايير لتوجيه سلوك الأطراف وتعزيز التعاون البحري في بحر الصين الجنوبي، ولذلك من المحتمل أن تكون مدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي النهائية طوعية وغير ملزمة.
٢. تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون والثقة، ومنع الحوادث، وإدارة الحوادث في حالة حدوثها، وخلق بيئة مواتية لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.
٣. ضمان الأمن والسلامة البحرية وحرية الملاحة. وأكدت الأطراف في الإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي أيضًا احترامها والتزامها بحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، ويؤكد الاهتمام من بعض دول الآسيان أن النزاع يهدد بتقويض حرية الملاحة.

بينما تضمنت مبادئ مدونة سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي الآتي(٥٢):

١. أن المدونة ليست أداة لتسوية النزاعات الإقليمية أو قضايا ترسيم الحدود البحرية،

حيث إن الدول الأعضاء في الآسيان لم تمنح المنظمة تفويضًا لحل النزاع.

٢. الالتزام بـــمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣. الالتزام بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي، التي سبق أن وافـــقـــت عليها الآسيان والصين.

٤. احترام استقلال كل طرف وسيادته وسلامة أراضيه وفقًا للقانون الدولي، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وهذا البند جديد على الرغم مـــن أنـــه يكرر المبادئ واحد وثلاثة، ويستخدم التكرار لتعزيز أهمية هذين المبدأين في إدارة العلاقات بين الآسيان والصين، خاصة في ضوء عدم التناسق المتزايد في القوة بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.

أما الجزء الثالث والأخير من إطار العمل وهو البنود النهائية فله عدة أهداف، وهي: تشجيع الدول الأخرى على احترام المبادئ الواردة في مدونة سلوك الأطراف في بحـــر الصين الجنوبي، وضرورة وجود آليات لرصد التنفيذ ومراجعة المدونة وطبيعـــتـــهـــا ودخول المدونة حيز التنفيذ(٥٣).

وفي ١٩ مايو ٢٠١٧ قام القادة الصينيون بتقديم بيانهم المشترك الذي تأخر بسبب الخلافات بين بعض أعضاء الآسيان حول كيفية وصف النزاع. وقال وزراء خارجـــيـــة الآسيان إنهم يريدون تبني إطار العمل الذي من شأنه أن يسهل العمل من أجل الانتهاء على جدول زمني متفق عليه بشكل متبادل، وعليه، في ٦ أغسطس ٢٠١٧ في مانيلا، صادق وزيرا خارجية الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على إطار العمل الخـــاص بمدونة قواعد السلوك لبحر الصين الجنوبي، وتمت الموافقة على إطار العمل في وقت سابق من قبل اجتماع كبار المسؤولين بين الآسيان والصين بشأن تنفيذ إعلان سلـــوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي في غوييانغ(٥٤).

وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨، وافقت وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة التنمية الدوليـــة على الاستراتيجية الإقليمية المشتركة لشرق آسيا والمحيط الهادئ التي أطلقتها منظمة الآسيان، وفي ١ يونيو ٢٠١٩ أعلن وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة ستعمل

في السنوات الخمس المقبلة على تعزيز العلاقات العسكرية بشكل شامل مع دول الآسيان، كما أن إندونيسيا توصلت في عام ٢٠١٨ إلى اتفاقية مع الولايات المتحدة لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية، وتشمل أيضا حماية حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي(٥٥).

ورغم ما سبق، فإن هناك دولًا لديها شكوك حول استراتيجية التعاون الأمني الأمريكية، مثل تصور ماليزيا أن التدخل الأمريكي في بحر الصين الجنوبي سوف يتسبب في خلافات إقليمية خطيرة، كما أن الفلبين ترى أن الولايات المتحدة تفرض نفسها ضد الصين بشأن قضية بحر الصين الجنوبي وتقوض العلاقات بين الصين والفلبين، كما أنها تري أن الولايات المتحدة تستخدم استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ لمصالحها الخاصة في محاولة للتدخل في قضايا السيادة الصينية، مثل التدخل في نزاعات بحر الصين الجنوبي لقمعها.

وفي أكتوبر ٢٠١٨، عقدت الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا أول مناورة بحرية بينهما، وتم اقتراح هذا الحدث غير المسبوق في البداية من قبل بكين في عام ٢٠١٥ في سياق التوترات المتزايدة في نزاع بحر الصين الجنوبي، ويتضح أن بكين كانت تهدف إلى تخفيف التوترات مع أعضاء الآسيان، ولذلك فإن المنطق الرئيسي وراء البعد الاستراتيجي هو ميزان القوى، وهناك آليات متعددة لتجنب تصعيد المواجهة المفتوحة في البحر والتي تحاول الآسيان بشكل أساسي تشجيعها(٥٦).

وفي عام ٢٠٢٠ تصاعدت حدة التوترات بين الصين وأمريكا، حيث خرج وزير الخارجية الأمريكي، وأشاد بالمعارضة العالمية لسلوكيات الصين في بحر الصين والتي تتعامل على أنه أحد ممتلكاتها، كما عمدت أمريكا إلى إرسال سفن حربية بشكل متكرر لبحر الصين الجنوبي، هذه الأحداث برزت بعد تولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، وفي هذه الأثناء كانت منظمة الآسيان تحاول العمل كوسيط لتحقيق توازن ثابت للقوة بين القوى الكبرى من خلال آليات ثنائية ومتعددة الأطراف، ولكن نفوذها وتغطيتها الجغرافية أعطتها موقعًا استراتيجيًا مهمًا للغاية، مما جذب انتباه آسيا والمجتمع

الدولي، وحاولت الولايات المتحدة استيعاب الآسيان في عملية البحث عن حلفاء، مما قلل من الحياد الذي كانت الآسيان تحاول الحفاظ عليه(٥٧).

إجمالاً، لقد نجحت رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) في إضعاف التنافسات الأمنية بين الأعضاء، وتجنب نشوب صراعات جديدة فيما بينها. لكن تعميق عملية التكامل جاء في المجال الاقتصادي. أما في المجالات الأخرى، مثل العلاقات الثقافية، وإجراءات مكافحة القرصنة، وإدارة الكوارث، فلم يكن هناك سوى تطور فاتر، ومن الناحية السياسية، توقفت العملية إلى حد ما، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق مبادئ توجيهية مشتركة للتعامل مع المشاكل الحرجة الناجمة عن الضغط الخارجي، وفي تلك الحالات، يبدو أن تماسك المنظمة أو توافق الآراء ليس هو المهم لمعظم البلدان، بل مصالحها الفردية.

وعليه، يمكن وصف الآسيان بأنها مؤسسة تتطلع إلى الداخل، من الناحية السياسية، حيث تتطلع إلى تخفيف التوترات الداخلية. لذلك فليس من المستغرب أن تواجه مشاكل كثيرة عند محاولتها التعامل مع المواجهات الخارجية. علاوة على ذلك، لم تنجح الآسيان في حل الخلافات الحدودية بين أعضائها، وحققت نجاحًا أقل في التعامل مع الخلافات الحدودية بين هؤلاء الأعضاء والصين.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات حول النزاع في بحر الصين الجنوبي، وذلك على النحو الآتي:

سيناريو إيجابي:

نظرًا لأن نزاع بحر الصين الجنوبي قد أثر على العديد من المناطق، فإن السلطات المعنية بحاجة إلى التوصل إلى حل للنزاع حتى لا يتأثر النمو الاقتصادي للدول، كما أنه من المهم ألا تُصعّد الدول المطالبة بالمسألة، بل تعمل على التوصل إلى إجماع من خلال الدبلوماسية الفعالة، لذلك يجب على المطالبين في المنطقة أن يكونوا مستعدين للتخلي عن موقف المواجهة، لذا يشير هذا السيناريو إلى إعادة ترسيم النطاقات الجغرافية للدول في بحر الصين الجنوبي بطريقة تلائم مآرب صنّاع القرار السياسي

في المنطقة، ومن ضمنهم الولايات المتحدة، في ظل الإدراك الكافي للحقائق الجغرافية الموجودة في هذا الإقليم.

سيناريو سلبي:

لعدة قرون، كانت هذه المياه حيوية للبقاء الاقتصادي لفيتنام وماليزيا وبروناي والفلبين، وبالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية الحليفتين للولايات المتحدة، الواقعتين في أقصى الشمال، توفر ممرات الشحن في بحر الصين الجنوبي إمكانية الوصول إلى المياه كثيفة التجارة في المحيط الهندي، والتي يتم من خلالها تلبية أكثر من نصف احتياجات الطاقة الخاصة بكل منهما، وبالنسبة لإندونيسيا، تمتلك مناطق الصيد في بحر ناتونا الواقعة على طول الحافة الجنوبية للمنطقة المتنازع عليها احتياطيات حيوية من الغاز الطبيعي.

وعليه، حثت العديد من الدول بكين على الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد مناطق السيطرة البحرية على أساس الخطوط الساحلية، وغالباً ما تعتمد الولايات المتحدة، التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دون التصديق عليها، على الاتفاقية الدولية لتسوية النزاعات الإقليمية، لذلك يُقام هذا السيناريو على افتراض، بأنه إذا استمر التصعيد بين الأطراف الإقليمية والدولية، فإن الوضع سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتبارات جيوبوليتيكية متعددة، أن تكون مساهمة في أي صراع يجري في بحر الصين الجنوبي، ولعل تصريحات الرئيس بايدن بشأن الدفاع العسكري عن تايوان في حال الإعتداء الصيني عليها خير دليل على ذلك.

سيناريو انكفائي:

طرحت الصين وجهة نظر تفاوضية ثنائية لكن لم تقبلها الدول الأخرى، ومن ثم يشير السيناريو إلى استمرار الوضع على ما هو عليه بين دول المنطقة من خلال تمسّك كلٍّ منها بالنطاقات البحرية التي تهمين عليها، مع استمرار المساعي الدبلوماسية لإقناع الصين بالرضوخ لمبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ختاماً، يختلف موقف أعضاء الآسيان العشرة فيما يتعلق بالنزاعات في بحر الصين الجنوبي تماماً، ويختلف قليلاً وفقًا للموقع الجغرافي لهذه الدول (مدى قربها من بحر الصين الجنوبي)، ومطالباتها الإقليمية أو الاقتصادية في المنطقة (موازنة الشواغل الدفاعية والاقتصادية) ونوع العلاقة التي تربطها بالصين، هذا الاختلاف الواسع في الظروف يؤثر أيضًا بشكل مباشر على موقف المنظمة حول كيفية معالجة النزاعات في بحر الصين الجنوبي، حيث يرتبط هذا الموقف بطريقة الآسيان التي بسبب طبيعتها تؤدي إلى تعزيز المصالح الفردية على المصالح الجماعية أو فوق الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن المواقف المختلفة العديدة بشأن الخلافات والهيكل الفضفاض للمنظمة تمنع الآسيان من اتخاذ موقف أكثر حزماً بشأن القضايا المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، ولهذا من المرجح جداً أن تستمر طريقة الآسيان في إضعاف الرابطة من حيث الأمن والدفاع، على الرغم من قوتها في إقامة روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية في المنطقة، وبالتالي إجبار أعضائها على البحث عن آليات أخرى، خارج المنظمة للتعامل مع مثل هذه الأمور. وعليه، توصي الدراسة بالآتي:

١. من الضروري أن تقوم الآسيان بدور متوازن بشكل فعال إلى جانب الحفاظ على الوحدة بين أعضائها.
٢. هناك تحديات متعددة للتكامل الإقليمي، ولهذا فإن التنسيق الوثيق والأهداف المشتركة بين حكومات الآسيان يمكن أن تساعد في تعزيز الاستقرار وتقليل احتمالات نشوب الصراعات.
٣. إن التعاون في مجال الطاقة مع الصين سيفيد بشكل كبير دول الآسيان، لأنه سيمهد الطريق لتسوية النزاعات الحدودية بين الدول.
٤. ضرورة العمل على تحقيق التكامل بين دول منظمة الآسيان، حيث سيعززها كلاعب إقليمي، وربما يعوض هيمنة القوى الكبرى في المنطقة، ولا شك أن التكامل سيؤثر على جهود التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ومن ثم يمكن لآسيان أن تكون بمثابة نموذج لشراكات شرق آسيا الأخرى.

المراجع والمصادر

١. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٣٥.

٢. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨٠.

٣. فيكتور بولمر توماس، (ترجمة: توفيق سخان)، إمبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الأميركية بين الماضي والحاضر والمستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، يناير ٢٠٢٢، ص٢٦٨.

4. Douglas Borer, The Rise of East Asia: Critical Visions of the Pacific Century, Routledge, 2002, P14- 15.

٥. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق، ص٢٨٠.

٦. رمزي محمود، منظمة التجارة العالمية: قلعة استنزاف موارد الدول النامية، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٢، ص٤٣.

7. Walter C. M. Woon, Rosario G. Manalo, and Tommy Thong Bee Koh, The Making of the ASEAN Charter, World Scientific, 2009, P10-13.

8. Hsien-Li Tan, The ASEAN Intergovernmental Commission on Human Rights: Institutionalising Human Rights in Southeast Asia, Cambridge University Press, 2011, P4-5.

٩. علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستفادة منها، مجلة إنسانيات، العدد ٨، ١٩٩٩، ص٨٨:٦٣.

١٠. غالينا لوبيموفا، نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، مجلة الآداب، اتحاد الكتاب العرب، العدد ١٢٨، سوريا، أكتوبر ٢٠٠٦م، ص١٠.

١١. ربيع عبد العاطي، دور منظمة الوحدة الأفريقية في فض النزاعات الصعبة، الخرطوم، إبريل ٢٠٠١م، ص٧.

١٢. غالينا لوبيموفا، نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع، مرجع سابق، ص١١.

١٣. كمال حماد، النزاع المسلح والقانون الدولي العام، تقديم جورج ديب، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٥.

١٤. حسن مكي، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف والسيناريوهات الحل والتدخل، الخرطوم، يناير ٢٠٠٥م، د.ت.

١٥. جوزيف ناي، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: أحمد الجمل ومجدي كامل، الجمعية المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٥.
١٦. كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٧.
١٧. كمال حماد، النزاعات الدولية "دراسة قانونية دولية في علم النزاعات"، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٥-٥٨.
١٨. خليل أبو كرش، نظرية الصراع الدولي، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر (٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م)، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=٥١٢٥٩ تاريخ الاطلاع (٤ أكتوبر ٢٠٢٢).
١٩. محمود إسماعيل، ظاهرة الصراع الدولي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للتشريع والاقتصاد، القاهرة، مجلد (٧٣)، ع: (٣٨٨)، يناير ١٩٨٢م، ص ١٦٥؛ طه المستكاوي، صورة الذات بين العرب والإسرائيليين، ط١، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٤٣؛ زوزيت زكريان، الأنماط القيادية وعلاقتها بدرجة تطبيق الأسس النظرية لاستراتيجيات إدارة الصراع في المدارس الأساسية الحكومية والخاصة في منطقة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٤م، ص ٢٩؛ عدنان السيد حسين (منسق) وآخرون، النزاعات الأهلية العربية "العوامل الداخلية والخارجية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٩٣.
٢٠. جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية "دراسة في إدارة الصراع الدولي"، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٥٣.
٢١. عبدالسلام حمود غالب، مفهوم الحرب في الفقه والقانون، مجلة الفقه والقانون، ع٩، يوليو ٢٠١٣، ص٢٤.
٢٢. تعريف ومعنى حرب في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، على الرابط التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
23. D. Duchacke (ed.), Conflict and Cooperation among Nations, New York: Holt, Rinehart, and Winston, 1963, P.442.
٢٤. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية "دراسة نقدية وتحليلية"، دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٣م، ص٧٩.

٢٥. وهبة الزحيلي، آثار الحرب: دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط٥، ٢٠١٣، ص ٤٦.
٢٦. إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية "دراسة في الأصول والنظريات"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١م، ص٢٢٤.
٢٧. عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط١، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٢٣.
٢٨. عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث "حلول علمية- أساليب وقائية"، مركز القرار للاستشارات، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٣٩.
٢٩. منير السيد، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة دراسات مستقبلية، مصر، ع: (٣)، يوليو ١٩٩٧م، ص٤٤.
٣٠. المرجع السابق، ص٤٤-٤٥.
31. United Nations Convention on the Law of the Sea, Treaty Section, United Nations, Link: https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXI-6&chapter=21&Temp=mtdsg3&clang=_en
32. Steve Mollman, The line on a 70-year-old map that threatens to set off a war in East Asia, (July 21, 2022), (5 Oct 2022), Link: https://qz.com/705223/where-exactly-did-chinas-nine-dash-line-in-the-south-china-sea-come-from/
33. Vietnam Tacks Between Cooperation and Struggle in the South China Sea, Crisis Group, (07 December 2021), (5 Oct 2022), Link: https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/318-vietnam-tacks-between-cooperation-and-struggle-south-china-sea
34. Ibid.
35. Daojiong Zha & Mark J. Valencia, Mischief Reef: Geopolitics and implications, (14 May 2007), (5 Oct 2022), Link: https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00472330180000061?journalCode=rjoc20
36. U.S. Support for the Philippines in the South China Sea, U.S. Department of State, (June 17, 2022), (10 Oct 2022), Link: https://www.state.gov/u-s-support-for-the-philippines-in-the-south-china-sea/
37. Zongyuan Zoe Liu, What the China-Solomon Islands Pact Means for the U.S. and South Pacific, Council on Foreign Relations, (May 4, 2022), (10 Oct 2022), Link: https://www.cfr.org/in-brief/china-solomon-islands-security-pact-us-south-pacific

38. Euan Graham, Assessing the Solomon Islands' new security agreement with China, The International Institute for Strategic Studies, (5th May 2022), (10 Oct 2022), Link: https://www.iiss.org/blogs/analysis/2022/05/china-solomon-islands
39. Solomon Islands Signed Pacific Agreement after China References Removed, VOA, (October 04, 2022), (10 Oct 2022), Link: https://learningenglish.voanews.com/a/solomon-islands-signed-pacific-agreement-after-china-references-removed/6775343.html
40. Ivy Kwek and Chiew-Ping Hoo, Malaysia's Rationale and Response to South China Sea Tensions, (May 29, 2020), (5 Oct 2022), Link: https://amti.csis.org/malaysias-rationale-and-response-to-south-china-sea-tensions/
41. Joshua Espeña, Brunei, ASEAN and the South China Sea, Lowy Institute, (3 Aug 2020), (5 Oct 2022), Link: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/brunei-asean-and-south-china-sea
42. Sebastian Strangio, Indonesia Seeking Southeast Asian Coordination on South China Sea Disputes, (December 29, 2021), (5 Oct 2022), Link: https://thediplomat.com/2021/12/indonesia-seeking-southeast-asian-coordination-on-south-china-sea-disputes/
43. Premesha Saha, US-China tensions and its impact on the South China Sea dispute, ORF, (Sep 23 2020), (10 Oct 2022), Link: https://www.orfonline.org/expert-speak/us-china-tensions-impact-south-china-sea-dispute/
44. U.S. Position on Maritime Claims in the South China Sea, U.S. Department of State, (July 13, 2020), (10 Oct 2022), Link: https://www.state.gov/u-s-support-for-the-philippines-in-the-south-china-sea/
45. Jeanne Whalen, U.S. slaps trade sanctions on more Chinese entities, this time for South China Sea Island building, The Washington Post, (August 26, 2020), (10 Oct 2022), Link: https://www.washingtonpost.com/business/2020/08/26/china-entity-list-islands/
46. Premesha Saha, US-China tensions and its impact on the South China Sea dispute, ORF, Op, Cit,.
47. U.S.-India Joint Statement, The White House, (September 30, 2014), (10 Oct 2022), Link: https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2014/09/30/us-india-joint-statement
48. Lalita Boonpriwan, The South China Sea dispute: Evolution, Conflict Management and Resolution, 2017, P5- 8.
49. Jing Huang, Andrew Billo, Territorial Disputes in the South China Sea Navigating Rough Waters, Palgrave Macmillan, England, Vol. 37, No.

3 (December 2015), pp. 486-488.
50. Ibid, p.488.
51. Rahul Mishra, Code of Conduct in the South China Sea: More Discord than Accord, Informa UK Limited, (Jan 2018), P63-64.
52. Ibid, P66-69.
53. Ibid, P72-75.
54. Viet Hoang, The Code of Conduct for the South China Sea: A Long and Bumpy Road, Diplomat Media Inc, (September 28, 2020), (5 Oct 2022), Link: https://thediplomat.com/2020/09/the-code-of-conduct-for-the-south-china-sea-a-long-and-bumpy-road/
55. Ibid.
56. Prashanth Parameswaran, Why the First China-ASEAN Maritime Exercise Matters, (October 22, 2018), (5 oct 2022), Link: https://thediplomat.com/2018/10/why-the-first-china-asean-maritime-exercise-matters/
57. حنان بركات، بحر الصين الجنوبي وعجلة السياسة العالمية، وكالة وطن للأنباء، تاريخ النشر (١١ يوليو ٢٠٢١)، تاريخ الاطلاع (٥ أكتوبر ٢٠٢٢)، على الرابط التالي:
https://www.wattan.net/ar/news/345580.html